# آفاق برلمانية

مواطن

آب ٢٠٠٤ م المجلد الثامن، العدد ١ | نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله | August 2004 Volume 8, No.1


### وزراء ومديرون عامون متورطون .. ومحاولات لتسويف القضية

# فضيحة «الإسمنت المصري» .. الكرة في ملعب النائب العام!

* حسني أبو عاصي: التحقيق بدأ فعلياً وقد يستكمل بعد ثلاثة أشهر
* ماهر المصري: هناك من يهدف إلى تشويه صورتي لأسباب أعرفها جيداً
* حسن خريشة: لدينا وثائق وأشرطة فيديو تدين المتورطين في «الجريمة»
* سعدي الكرنز: الوزارات تزودنا بمعلومات مغلوطة وتعمل على تضليلنا

**يوسف الشايب وفايز أبو عون**
**خاص بـ«آفاق برلمانية»:**

أكد النائب العام، حسني أبو عاصي، أن التحقيق في ملف «قضية تسريب الإسمنت المصري إلى إسرائيل عن طريق شركات فلسطينية»، يسير بوتيرة جيدة، قد تحقق النتائج المرجوة منها، حسب القانون، «وذلك تحقيقاً للعدالة التي ينشدها الجميع».

وأشار أبو عاصي، في حديثه لـ«آفاق برلمانية»، إلى أن النيابة طلبت من الجهات المختصة (المجلس التشريعي، ورئاسة الوزراء، وهيئة الرقابة العامة)، تزويدها بكل ما لديها من وثائق ومستندات تفيد سير التحقيق، مؤكداً أن التحقيق بدأ فعلاً في الضفة الغربية، ليصار قريباً إلى بدئه في غزة.

وقال أبو عاصي: ملف التحقيق الذي بحوزة النيابة العامة، عبارة عن نسخ مصورة من «الفاكس» .. يجري العمل على ترتيبها، بعد توثيقها، ليتم بعدها مخاطبة الجهات المختصة، لتقديم النسخ الأصلية من ملفات التحقيق، بما في ذلك أسماء الشركات.

ويتوقع أبو عاصي أن يستغرق التحقيق من شهرين إلى ثلاثة، ليتم بعدها إغلاقه بشكل كامل، مشيراً إلى أن النيابة العامة، وفور تسلمها نسخة من ملف التحقيق، شكلت لجنتين من وكلاء النيابات، إحداهما في الضفة الغربية، والأخرى في غزة، منوهاً إلى أنه بنفسه سيتولى التحقيق في القضية بغزة.

وأشار أبو عاصي إلى أن الرئيس ياسر عرفات، يولي ملف الإسمنت المصري أهمية قصوى، موضحاً أن الرئيس قدم ويقدم العون للنيابة العامة، من أجل الوصول إلى الحقيقة.

وأكد أبو عاصي أنه حتى اللحظة لم يتم على وجه الدقة، تحديد الكميات التي تم تهريبها إلى إسرائيل من الإسمنت المصري القادم إلى الأراضي الفلسطينية، وفق نظام «الكوتا»، مشيراً إلى أن الأمور جميعها ستتضح لاحقاً، من خلال التحقيق مع كل شركة على حدة.

### مماطلة في التحقيق مع المتورطين

وكان نائب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني حسن خريشة، أشار إلى أن هناك مماطلة فيما يتعلق بالتحقيق مع المتورطين في «فضيحة الإسمنت المصري»، مشدداً علي أن هناك اتفاقاً ضمنياً بين النائب العام ومجلس الوزراء على عدم إحالة الملف إلى القضاء، ومشيراً إلى ان هناك تقصيراً متعمداً من السلطة التنفيذية اتجاه ذلك الملف، حفاظاً على بعض المتنفذين في السلطة الوطنية. وتساءل: لماذا لا يقوم النائب العام بالتحقيق لغاية الان؟

### محاسبة الحكومة بتهمة التقصير

وأوضح خريشة أن مجلس الوزراء والنائب العام يماطلون في فتح ملف الإسمنت المصري المهرب لإسرائيل عن طريق شركات فلسطينية، وذلك حفاظاً على وزير الاقتصاد، الذي حمله المجلس التشريعي المسؤولية عن ذلك، إضافة إلى خمس شركات تابعة لمتنفذين في السلطة الفلسطينية طلب المجلس التشريعي إحالة المسؤولين عنها إلى النائب العام.

ونوه خريشة إلى أن محاسبة وزير الاقتصاد تعني محاسبة كل مجلس الوزراء المقصر في قضية الإسمنت المصري المهرب لإسرائيل لبناء الجدار الفاصل، بدل أن تبنى فيه بيوت الفلسطينيين المهدمة.

ومن جهتها، أكدت لجنة الرقابة والحريات العامة في المجلس التشريعي على حق النائب في التعبير عن رأيه ومواقفه حول كافة القضايا، باعتباره يمثل صوت ورأي الناخب الذي انتخبه دفاعاً عن حقوقه وحرياته، وأن يكون هذا التعبير بمختلف وسائل الإعلام ضمن التقاليد البرلمانية في إطار خدمة المصلحة العامة، وتعزيز دور البرلمان التشريعي والرقابي.

كما أدانت اللجنة كافة أشكال الاستهداف للمجلس التشريعي أياً كان مصدرها، وكذلك التهديدات ومحاولات التشويه التي يتعرض لها نواب المجلس. وكان بيان وزع في رام الله، مؤخراً، وحمل توقيع كتائب شهداء الأقصى تعرض لحياة حسن خريشة المحرض على ضرورة إحالة المتورطين في ملف الإسمنت إلى القضاء.

وعبرت اللجنة عن رفضها المطلق لمثل هذه الأساليب التهديدية والتشويهية التي وردت في بعض «البيانات المدسوسة»، وطالبت لجنة الرقابة الجهات الرسمية بالعمل على وضع حد لمثل هذه الأساليب داعية جماهير الشعب الفلسطيني إلى رص الصفوف، ولفظ كل من يحاول إثارة الفتن وشق الصف الوطني في مرحلة نحن أحوج ما نكون فيها إلى الوحدة والتماسك.

وجاء ذلك التأكيد خلال الاجتماع الذي عقدته لجنة الرقابة وحقوق الإنسان والحريات العامة في المجلس، مؤخراً، في مقر

التتمة ص (٨)

## هل يتحول الإصلاح عنواناً لصراع مراكز القوى؟

# الاحتلال وغياب دور المؤسسة والقانون .. «فجّرا» الأوضاع الداخلية

**رام الله - عبد السلام الريماوي:**

مؤامرة أم نبوءة تتحقق، كل الذي شهدناه وشاهدناه في قطاع غزة والضفة الغربية في الآونة الأخيرة وبعد يومين فقط من تصريحات المبعوث الدولي تيري رود لارسن، من فوضى وحوادث اختطاف غير مسبوقة من حيث عددها وتداعياتها على الشعب الفلسطيني الذي يخشى أن تكون مدخلاً يفضي إلى الهزيمة بعد أربع سنوات من الصمود.

هل ما حدث، مؤخراً، نتيجة أم سبب لكثير من الظواهر والنظم التي تحكم الحياة الفلسطينية في جوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية؟ أين دور القانون والمؤسسات الرسمية والمدنية، ولماذا تركت الأمور على غاربها حتى وصلت درجة التأزم. أين منبع الخلل، هل السلطة وحزب السلطة -أي حركة «فتح»- من يتحمل المسؤولية وحدهما أم أن المعارضة هي أيضاً مسؤولة؟ ولماذا يصمت المجلس التشريعي، ممثل الشعب، عن كل هذه المظاهر السلبية؟ وأين دور القضاء؟ ولماذا غيب؟ وما حقيقة التنافس القائم بين مؤسستي الرئاسة ومجلس الوزراء؟ وهل فعلاً كل منهما يحاول الاستحواذ على صلاحيات الأخرى؟ ولماذا لم تؤت كافة محاولات الإصلاح بثمارها المأمولة والمطلوبة شعبياً، وكيف يمكن تحقيق إصلاح حقيقي بما يمكن من الخروج من الوضع الراهن؟

كثير من هذه الخيوط تشابكت إلى الدرجة التي أصبح الإصلاح شعاراً تطرحه المعارضة وممثلو المجتمع المدني،

التتمة ص (٨)

## في هذا العدد


- اعتماد وثيقة الإصلاح/ حسام عز الدين.
- مكسيم رودنسون، قال كلمة الحق/ داود تلحمي.
- مراكز القوى وأزمة السلطة/ هاني حبيب.
- التدخل المصري ليس مؤامرة/ هاني المصري.
- تبني النظام المختلط للانتخابات/ د. طالب عوض.
- تجربة الإضراب احتجاجاً على الجدار/ توفيق حداد.


## افتتاحية

### الإصلاح وتعدد جداول الأعمال

كيف يمكن تمييز جدول أعمال داخلي ووطني للإصلاح عن جداول أعمال أخرى ترفع الشعار نفسه؟

ولا يخفى على القارئ أن شعار الإصلاح بات مرفوعاً من كل حدب وصوب. فبالنسبة لإسرائيل، مثلاً، وإدارة الرئيس بوش، الإصلاح يعني أولاً استمرار مسعى التهميش للقيادة الفلسطينية والعمل على إيجاد قيادة بديلة أو «جديدة ومختلفة»، كما جاء في نص الشروط التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية على موافقتها على خارطة الطريق. وهذا موقف مرفوض فلسطينياً لأنه شأن داخلي، ولأن القيادة الفلسطينية «تعاقب» على موقف سياسي تدعمه أغلبية عظمى من الشعب الفلسطيني. هذا على الرغم من وجود مطالبات موجهة للقيادة بالإصلاح، ومن ثم السؤال عن تمييز جداول الأعمال.

وتحت الشعار نفسه، يُطالب البعض بإصلاح الأجهزة الأمنية، ولكن هذا المطلب يتوقف تقريباً عند هذا الحد. لماذا تشكل نقطة البدء من هذا المنظور، الأجهزة الأمنية؟ أين هي البداية الصحيحة للإصلاح في نواحي الحياة المختلفة في فلسطين؟ هذه هي القضية الأساسية التي يجب الالتفات إليها لتحديد جدول أعمال داخلي وطني فلسطيني.

ومن الجلي أن مركزة الأجهزة الأمنية دون قانون نافذ، وقضاء كفء وفعال ومستقل، لا مطمع فيه ولا فائدة، لأنه قد يتحول مع مرور الوقت إلى حكم العسكر. كذلك كيف يمكن مكافحة الفساد ومحاسبة أي مسؤول، سواء أكان ذلك في القطاع العام أم الخاص أم القطاع الأهلي، دون قانون نافذ لا أحد فوقه؟

ومن البين إذن، أن مدخل الإصلاح من ناحية الأولويات هو حكم القانون وإصلاح الجهاز القضائي ومأسسة الحكم، إضافة إلى الانتخابات النيابية والرئاسية وفي أقرب وقت ممكن. إن الوضوح حول الأولويات أمر في غاية الأهمية حتى نكون جديين في مسعى الإصلاح، وحتى لا تختلط جداول الأعمال ويصبح هذا الشعار البناء كلام حق يراد به باطل.